مجلة رسالة الحقوق ISSN-2032-2075

إرساء دعائم السلام في اليمن

Laying the foundations of peace in Yemen

بحث مقدم من قبل

أ.م.د. دورين بنيامين هرمز
جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم إدارة الاعمال
Assit.prof. Doreen benyamen hermez
Dorin.b@uokerbala.edu.iq
University of Karbala/ Administration & Economic college

الخلاصة

يعد بناء السلام احد اهداف حل مشكلة الظلم (أو عدم الإنصاف) ، او بعبارة أخرى تجاوز الظروف السياسية والاجتماعية التي تولد صراعًا طويلا الى ظروف اجتماعية وسياسية تقوم على التسامح والاحتكام الى القانون ، ان بناء السلام وإرساء دعائمه يتمحور حول الالتفات الى تطوير العلاقات الشخصية والجماعية والسياسية البنّاءة، ونبذ كل ما له علاقة بالعرقية والدينية والطبقية وذلك من خلال وقف العنف، وإدارة الصراع عن طريق إيجاد حلول جذرية للمشاكل.يتطلب ترسيخ السلام اعتماد نهج طويل الأجل يتحول إلى استراتيجية شاملة تطبق على كافة مستويات المجتمع، الهدف من هذا النهج هو بناء وتعزيز الروابط المستدامة بين الأفراد محلياً، مما يقود إلى تحقيق سلام دائم، وإيجاد حلول مجتمعية للخلافات، وترسيخ الاستقرار في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وهذا ما تطرق اليه البحث حول نموذجه المتمثل باليمن.

تتنوع الأطراف المشاركة في جهود بناء السلام في اليمن بناءً على طبيعة السياق وعامل السلام نفسه، حيث إن المبادرات الناجحة في هذا المجال تسهم في خلق بيئة مواتية للسلام القوي والمستدام، وتحقيق المصالحة بين الأطراف المتنازعة، وتفادي تجدد الصراع، كما تهدف هذه الأنشطة إلى إشراك المجتمع المدني وإنشاء هياكل تضمن سيادة القانون ، وقد تزايدت القناعة لدى الباحثين والممارسين بأن جهود إرساء السلام تكون أكثر فاعلية واستمرارية عندما ترتكز على المساعي المحلية، مدعومة بمساعدة ودعم من جهات فاعلة خارجية مثل الأمم المتحدة أو بعض الدول المانحة والمتبنية لعمليات السلام حيث تعد اليمن احد الدول التي تلقت مساعدات إقليمية ودولية واممية من خلال تقديم مبادرات متعددة الجوانب نظرا لتعدد اطراف الصراع والذي اخذ أوجه متعددة فتارة يكون صراعا مذهبيا وتارة أخرى صراع على الموارد المادية الموجودة في اليمن وتارة يكون صراعا مناطقيا ، لذا فان البحث سلط الضوء على هذه المبادرات المتنوعة من اجل التوصل الى إحلال السلام في اليمن.

الكلمات المفتاحية: اليمن - بناء السِلم - السلم المجتمعي - السلام السياسي .

Abstract

Peacebuilding is one of the goals of addressing injustice (or unfairness), or in other words, overcoming the political and social conditions that generate prolonged conflict to reach social and political conditions based on tolerance and the rule of law. Peacebuilding and its establishment revolve around focusing on developing constructive personal, collective, and political relationships, and rejecting all forms of discrimination based on ethnicity, religion, and class. This is achieved by ending violence and managing conflict through finding radical solutions to problems.Establishing peace requires adopting a long-term approach that evolves into a comprehensive strategy implemented at all levels of society. The goal of this approach is to build and strengthen sustainable bonds between individuals locally, leading to lasting peace, finding community-based solutions to disputes, and establishing stability in the political, social, and economic aspects of society. This is what the research addressed in its case study of Yemen. The parties involved in peacebuilding efforts in Yemen vary based on the nature of the context and the peace factor itself. Successful initiatives in this field contribute to creating an environment conducive to strong and sustainable peace, achieving reconciliation between conflicting parties, and preventing a recurrence of conflict. These activities also aim to engage civil society and establish structures that guarantee the rule of law. Researchers and practitioners have become increasingly convinced that peacebuilding efforts are more effective and sustainable when they are based on local endeavors, supported by assistance and support from external actors such as the United Nations or some donor countries that adopt peace processes. Yemen is one of the countries that has received regional, international, and UN assistance through the provision of multifaceted initiatives due to the multiplicity of parties to the conflict, which has taken on multiple forms, sometimes being a sectarian conflict, sometimes a conflict over material resources in Yemen, and sometimes a regional conflict. Therefore, this research has highlighted these diverse initiatives in order to achieve peace in Yemen

Key words : yemen , ladder building ladder building , c, community peace .political peace.

المقدمة

المجتمعات الإنسانية بحاجة الى تحقيق السلام بتظافر جهود عدد من المؤسسات المحلية والدولية، ويؤدي فيه الأفراد والمنظمات والحكومات دوراً كبيراً للحفاظ على الأمن ، وعليه يقوم بناء السلام بشكل أساسي على معرفة أسباب الخلاف والنزاع ومن ثم العمل على إدارة مجتمعاتهم بعيدا عن هذه الأسباب بشكل يخلق مجتمعات بعيدة عن العنف بصورة متصاعدة وبوتيرة واحدة ، وعليه فان بناء السلام والامن يجب ان تكون له دعائم يعتمد عليها ولها أسس ثابتة في المجتمع او على الأقل ان تكون هناك الرغبة الحقيقة في ارسائها على عدة اصعدة ومنها الاجتماعي، والسياسي وغيرها.

لقد ظهر مصطلح 'بناء السلام' وارتبط بشكل وثيق بفترة (الحرب الباردة) وقد أولاه الباحثون اهتماماً بالغاً نظراً لكونه يعكس اهتماماً مشتركاً، سواء من الدول أو الأفراد، باستبدال الصراع والحرب بالاستقرار والسلم، وبإنجاز المصالحة في المراحل التي تلي النزاعات، هذا الاهتمام المتزايد أدى إلى تكثيف الجهود والتنسيق لتحقيق هذه العملية وبلوغ هدفها المنشود، والمتمثل في دعم المجتمعات في تأسيس أسس راسخة للأمن والسلام. ومع ذلك، فإن تثبيت دعائم السلام المستدام يستلزم بناء هياكل أساسية قوية، وحماية حقوق الإنسان، ودفع عجلة التنمية، ومعالجة التدهور الاقتصادي الناتج عن الصراعات، كما يتطلب أيضاً العمل على إزالة الجذور العميقة التي أدت إلى النزاع، لتمكين الأفراد من إصلاح علاقاتهم البينية وتصحيح المفاهيم السلبية تجاه الآخر، من خلال ما يُعرف باسم 'المصالحة الوطنية'. وتعد اليمن من الدول الأكثر احتياجا لدعم وإرساء السلام والامن فيها فبسبب الحروب والصراعات التي مرت بها وصلت الى مراحل متردية على جميع الأصعدة ومنها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولكون المواطنين في اليمن تسود بينهم حالة من عدم التعاون او الأحقاد المستمرة التي تولدت بفعل الحروب أصبح لزاما ان يتدخل طرف من خارج اليمن ليعمل على توضيح وجهات النظر والآراء المتعددة املا في التوصل الى حل المشاكل القائمة ومن ثم القضاء عليها واعمام السلام بين الأطراف المتناحرة وعامة الشعب.وخلاصة القول هي أن مفهوم السلام قد تجاوز معناه التقليدي السلبي الذي كان يقتصر على مجرد انعدام الحروب والنزاعات، ليتسع الآن ليشمل أي عمل إيجابي يربط السلام بآليات تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية والقضاء على كافة أشكال الاستغلال"، وهذا ما سنسلط الضوء عليه كما في حالة اليمن.

أولا- اهمية البحث:

1- تقديم منظور علمي متكامل حول مسار السلام، الذي يبدأ بإنهاء الأعمال القتالية في اليمن ويتجه نحو تعزيز السلم على المستويين المجتمعي والسياسي.

2- إبراز الاساليب المنهجية والعلمية التي تساهم فعلياً في معالجة قضية اليمن بإيجاد حلا لاحلال السلام والامن فيها.

ثانيا- مشكلة البحث:

ان مشكلة تحقيق السلام وإرساء دعائمه في اليمن موضوع البحث قد يكون شائكا لدرجة ما والسبب يعود الى عدم تعاون أطراف النزاع في حل مشاكلهم العالقة وأيضا عدم تقديم بعض التنازلات من كل أطراف الص، راع ليتحول اليمن من دولة منكوبة سياسيا واجتماعيا وانسانيا الى دولة فاعلة يعيش مواطنيها في امان وسلام، وعليه يمكن طرح السؤال الرئيسي للمشكلة وهو (ما هي الدعائم الأساسية لارساء السلام في اليمن) ومن هذا السؤال تتفرع الأسئلة الفرعية الاتية:

1- ما هي عوامل تحقيق السلام.

2- بماذا تتعلق مقومات السلام.

3- هل للمنظمات الدولية دور في تحقيق السلام في اليمن نموذج البحث؟

ثالثا- فرضية البحث:

تنبع فرضية البحث من انه كلما كان هناك تطبيق لحقوق الانسان والتي تقوم في احد أبوابها على التعايش والتسامح واحترام الاخر كلما كان موضوع إرساء السلام يسير بصورة فعلية على ارض الواقع.

رابعا- هدف البحث:

1- يهدف البحث الى تقديم رؤية مستقبلية عن السلام في اليمن ودور منظمات الأمم المتحدة في ذلك.

2- يهدف البحث الى الاستفادة من الرؤى التي تقدمها منظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة كحلول لتحقيق السلام في اليمن.

خامسا- منهج البحث

يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يقوم على تقديم وصف متعدد الجوانب لليمن موضوع البحث من تسليط الضوء على أسباب الصراع والعوامل التي دفعت نحوه كما انه يوجه الاهتمام الى الحلول الأممية الدولية والداخلية لحل مشاكلهم للتوصل الى بيئة خالية من العنف وترتفع فيها مؤشرات العيش بسلام.

سادسا- هيكلية البحث

تالف البحث من مبحثين لكل مبحث مطلبين حيث جاء المبحث الأول بعنوان (المفهوم – المراحل والمقومات للسلام في اليمن) وعنوان المطلب الأول (مفهوم السلام والامن والعوامل التي يقوم عليها) والمطلب الثاني بعنوان (مقومات بناء السلام في اليمن) ، وجاء المبحث الثاني بعنوان (الدور الدولي والإقليمي في إحلال السلام في اليمن (نموذج البحث)) واما المطلب الأول من المبحث الثاني فكان بعنوان(تأثير الصراعات والحروب على اليمن اجتماعيا وسياسيا والمطلب الثاني بعنوان (الجهود الدولية والعربية ومنظمات المجتمع المدني لارساء السلام في اليمن)واختتم البحث بخاتمة واستنتاجات وتوصيات.

المبحث الأول / المفهوم – المراحل والمقومات للسلام في اليمن:

تمهيد

السلام مصطلح يصبو اليه الجميع ويأمل في تحقيقه او التوصل اليه او الحفاظ عليه ان كان موجودا لما له من دور في استتباب واستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، ولكن ما هو السلام وما العوامل التي تسهم في تحقيقه هذه هي المحاور التي سيركز عليها المبحث الأول حيث سيقسم الى مطلبين وهما:

المطلب الأول/ مفهوم السلام والامن والعوامل التي يقوم عليها.

المطلب الثاني/ مقومات بناء السلام في اليمن.

المطلب الأول / مفهوم السلام والامن والعوامل التي يقوم عليها:

أولا/ مفهوم السلام والامن:

لطالما كان العيش في سلام حلماً تسعى إليه البشرية جمعاء منذ القِدم، نظراً لدوره الجوهري في استقرار الدول. ولعل ما شهدته الدول الأوروبية من حروب طاحنة لسنوات طويلة، وما نتج عنها من خسائر فادحة في الأرواح والموارد، كان دافعاً أساسياً للبحث عن آليات لتحقيق السلام. من هذا المنطلق، بدأت أوروبا في تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية والسياسية، خاصة بعد ظهور الدولة القومية عقب (صلح وستفاليا)(*) .سلك مفهوم السلام حينها مسارين رئيسيين: أولهما، الدعوة المتواصلة إلى نزع السلاح أو خفضه بين القوى الكبرى لتفادي نشوب الصراعات؛ وثانيهما، المناداة بإنشاء كيانات دولية تُعنى بحفظ الأمن والسلم العالمي. وقد تطور هذا التوجه بشكل ملحوظ خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ليتبلور رسمياً في إنشاء منظمات دولية ذات طابع عالمي تهدف إلى إرساء مبدأ الأمن الجماعي وتعميق مفاهيم السلام بين الدول، متمثلة في عصبة الأمم عام 1920 والأمم المتحدة عام 1945. يُعد احترام حق الحياة وعدم الاعتداء على الآخرين من أهم مقومات السلام، إلى جانب الالتزام بتسوية جميع النزاعات بالطرق السلمية، والاعتماد على العدالة والتسامح في العلاقات بين الدول. ونتيجة لذلك، تعددت التعريفات لمفهوم السلام. أحد هذه التعريفات يصفه بأنه مجموعة من القيم، والتوجهات، والأعراف، وأنماط السلوك وأسلوب الحياة الذي يقوم على الاحترام الكامل لمبادئ سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية الجوهرية، إضافة إلى احترام حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات. يتوافق هذا التعريف مع منظور اليونسكو كونه يشمل جميع أبعاد المفهوم وجوانبه. أما مفهوم بناء السلام، فقد اكتسب نطاقاً أوسع ليشمل منع وقوع الصراعات، وإدارة النزاعات التي تقع وما يليها، والعمل على منع تكرار العنف، وهو ينطوي على أبعاد أكثر شمولية للسلم. في الأصل، وُضع مفهوم بناء السلام في سياق الجهود التي تُبذل بعد انتهاء الصراع بهدف تعزيز المصالحة وإعادة البناء. (١)

ثانيا/ العوامل التي تسهم في تحقيق السلام؟

لا يعني السلام مجرد غياب العنف، وانما مفهوم السلام يشمل في طياته كيفية معالجة المظالم والخراب الذي حدث بسبب النزاع وضمان العودة الى الحياة الطبيعية، حيث مجرد الرغبة في إحلال السلام في مجتمع عانى من الحروب والعنف والأزمات الاجتماعية المتعددة والتراجع الاقتصادي والصحي والأمني والتعليم كلها محاور تتطلب استيعابها وضمان سلامة إصلاحها للعودة الى الحياة الطبيعية ومن ثم البحث عن إرساء دعائم السلام والامن، فما هي اهم الأسس والدعائم التي تسهم في إحلال السلام والامن على جميع الأصعدة المذكورة في أعلاه: (2)

1- تفعيل الأطر والتشريعات القانونية اللازمة لضمان عيش الأفراد في طمأنينة وأمان، بعيداً عن أي تهديد أو خوف من العنف.

2- ضمان أن ينظر النظام القانوني إلى جميع الأفراد على قدم المساواة دون تمييز.

3- تمكين كل مواطن من التعبير عن رأيه والمساهمة في صياغة القرارات السياسية، مع ضمان أن تكون الحكومة مسؤولة وخاضعة للمحاسبة أمام الشعب.

4- أن يتمكن كل فرد من تلبية احتياجاته الأساسية بطريقة عادلة ومنصفة.

5- ضمان أن تكون فرص التوظيف متاحة ومتساوية للجميع، بغض النظر عن الجنس، أو العرق، أو أي سمة أخرى من سمات الهوية. عدم الركون الى قلة تتحكم بزمام الامور ولها امكانية اقصاء مذهب معين او شريحة معينة او ديانة معينة.

6- عدم الركون الى قلة تتحكم في زمام الأمور ولها إمكانية اقصاء مذهب معين او شريحة معينة او ديانة معينة.

ثالثا/ مراحل بناء السلام والسلم المجتمعي: (3)

يسهم السلام في فضّ النزاعات والخلافات، فهو المرجع الذي تلجأ إليه الأطراف المختلفة لحل مشاكلها لذلك، عادة ما يكون الاهتمام ببناء السلام مطلبًا إنسانيًا لارتباط هذا المفهوم بنشأة الإنسان فقد عانت البشرية من ويلات الحروب والصراعات والعنف وظهور الإرهاب، ولا تزال معدلات الصراعات والعنف بجميع أشكاله في ازدياد وهناك جهود تبذلها جهات عديدة رسمية وغير رسمية للتوصل الى إيجاد دعائم واسس لتحقيق السلام لاسيما في اليمن موضوع البحث ، ومن هنا يمكن ان نوضح المراحل التي مر بها السلام كمفهوم تصبو الى تحقيقه الدول التي تعيش أوضاعا متردية ولفترات طويلة من الصراع والحروب وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: ترجمة السلام على انه اسلوب لا يتحقق إلا في ظل منع الحرب والنزاعات العنيفة سوى كانت تلك النزاعات داخلية أو دولية.
المرحلة الثانية: رأت هذه المرحلة أن السلام يتمثل في توازن القوى ضمن إطار النظام الدولي، وغالباً ما كان هذا التوازن يعتمد على القوة العسكرية التي تمتلكها دولة معينة.
المرحلة الثالثة: انطلقت من خلال فترة الحروب والنزاعات دون الالتفات الى الدور الاجتماعي والسياسي الذي يقوم به المجتمع من اجل تحقيق السلام.
المرحلة الرابعة: تعتبر الأكثر تقدماً، حيث تبنت مفهوم السلام في سياق العلاقات الاجتماعية الأساسية وركزت هذه المرحلة بشكل خاص على قضية العنف ضد المرأة باعتباره تهديداً رئيسياً للسلم، وتبنت فكرة أن الفصل بين وجود الحرب من عدمها يصبح بلا معنى إذا كان العنف يُمارس ضد المرأة.
المرحلة الخامسة: تناولت هذه المرحلة العلاقة بين السلام على مستوى الفرد وتحقيق السلام الشامل والعام، وتطور هذا المفهوم ليشمل أهمية دعم حقوق الإنسان ونبذ العنف الموجه ضد مختلف الفئات في المجتمع مثل الأطفال، والنساء، والرجال، وأصحاب الرأي، كما أكدت على رفض الممارسات التمييزية والعنصرية مهما كان أساسها، وهكذا نرى كيف تدرج وتطور مفهوم السلام، بدءاً من فكرة رفض الحروب والنزاعات، وصولاً إلى بناء سلام يضمن للإنسان سبل العيش الكريم.

المطلب الثاني/ مقومات بناء السلام في اليمن

اولا- مقومات بناء السلام على الصعيد الاجتماعي:

ان السمة الغالبة للكثير من المجتمعات العربية ونتيجة للضعف الاقتصادي وغياب الاستقرار السياسي بروز حالة من عدم الاستقرار المجتمعي حيث نلمس بين الحين والأخر نوع من الخلل او الخطر الذي يهدد المجتمع والذي يتمثل باهتزاز القيم والأخلاق المجتمعية الراسخة مما يشكل تهديدا للنسيج الاجتماعي وبالتالي يتحول الى عدم استقرار مجتمعي وواحدة من اهم أسباب هذا الخلل هي الحروب التي تعيشها هذه الدول ومنها اليمن مثال الدراسة والتي خاضت حروبا عديدة منذ تسعينيات القرن الماضي والتي سمحت ببروز ظواهر واخلاق دخيلة على المجتمع اليمني والتي سنوضحها من خلال سياق البحث .

وحينما يختل التوازن والسلم تتجه كل المسارات الى الهدم لا البناء وتبدأ التناقضات الداخلية بالظهور خاصة فيما يتعلق بالانتماء الوطني والولاءات السياسية والدينية حيث يبدا كل طرف بالعمل على الغاء خصمه بدل التعامل معه واحتوائه ليكون خصمه بدل من ان يكون شريكه في الوطن وهذا الامر يجعل من الصعب بمكان ان نصلح الأوضاع التي ظهرت من جراء الحروب ويكون هناك المزيد من اهدار الطاقات والإمكانات الساعية للحل، والسؤال هنا من المسؤول عن اصلاح عدم الاستقرار المجتمعي وكيفية العودة الى الحياة الطبيعية؟

للإجابة على السؤال يكون بان النواة الأولى لتحقيق السلم والتوازن المجتمعي هو إشاعة ثقافة السلام والتسامح والمصالحة الوطنية ونبذ التعصب الديني والسياسي وهنا يأتي دور الأحزاب السياسية والمنابر الإعلامية والمؤسسات التعليمية إضافة الى الاسرة والتي هي أصغر نواة في المجتمع تمهيدا لتحقيق مشروع السلم المجتمعي، وعليه يمكن توضيح المحاور أعلاه:

1-إشاعة ثقافة السلم المجتمعي:

ان الدول المتقدمة سياسيا واقتصاديا لم تبن على أساس تاريخي او ديني او قبلي واحد وانما الدول عبارة عن مجموعة من المكونات السياسية والاجتماعية والثقافية التي اندمجت فيما بينها وأصبحت قاعدة للسلم المجتمعي حيث تربطها روابط المصلحة المشتركة والوطن الواحد ، ولتحافظ على هذا الاندماج أحاطت روابطها الاجتماعية بقوانين تكفل لهم هذا السلام والامن من أي خرق داخلي هذا القانون يعامل الجميع بالمساواة ويتعاطى مع الجميع وفق القاعدة الوطنية المشتركة لكي لا يشعر أي فرد داخل الدولة بالغبن اجتماعيا مما يدفع البشرية الى الدفاع عن هذا الاسلوب والسعي نحو اعلاء قيمه الأساسية.(4)وفي الإطار العام تبني البشرية سلمها الاجتماعي على قاعدة قانونية ووطنية مشتركة بعيدة عن التعصب الاجتماعي والثقافي والتي تكون سببا لعدم الاستقرار الاجتماعي، إن المجتمعات التي تفتقر إلى الأمن بجميع أشكاله لا تملك ما تخشاه، مما يجعلها مستعدة للتعاطي مع أي مؤثرات أو تدخلات خارجية، وبناءً على ذلك، فإن المنهج الذي يجب التركيز عليه وترسيخه في الواقع الاجتماعي يتمثل في تحقيق السلم الاجتماعي ونشر الوعي والثقافة المتعلقة بهذا المنهج. (5)

لتطبيق أو تعميم تجربة السلم المجتمعي، لا يمكن الاعتماد على فرض تطابق وجهات النظر، إذ أن تحقيق هذا التطابق أمر بالغ الصعوبة وينافي الطبيعة الاجتماعية، يمتلك الإنسان القدرة على التفكير والعقل، وهذا يمنحه إمكانية الاختلاف في الأفكار، والآراء، والمواقف، ليس من المنطقي أن تتطابق وجهات نظر ومواقف عقول مختلفة في الرؤى والأفكار حول جميع المسائل والقضايا، من ناحية، يُعد تباين الآراء والمواقف سبباً جوهرياً لنشوب النزاعات والصراعات، حيث يسعى كل طرف، مستخدماً إمكاناته وقوته، لفرض رؤيته وفكره على الآخرين، وبما أن الأفكار متباينة، فإنهم يقاومون هذا الفرض القسري مما يؤدي إلى خلق حالة الصراع في المحيط الاجتماعي، ومن ناحية أخرى يمكن أن يكون هذا الاختلاف عاملًا مساعدًا للتعايش الاجتماعي كونه الخيار المتحضر الوحيد الذي يضمن حرية الجميع ويحترم خياراتهم الفكرية إلا أن هذا المسار قد يكون غائباً في سياق دراسة الحالة الخاصة بالبحث. (6) يُعد الحوار الاجتماعي من المبادئ والقواعد الفعالة لإرساء السلم المجتمعي، فكلما ازداد الانفتاح في الحوار والتعارف بين مكونات المجتمع، أسهم ذلك في تقليص عوامل التجزئة والخطر الاجتماعي ذلك لأن البيئة الاجتماعية المنغلقة تغذي نفسها بعقلية التمييز والعداء والصراع مع الأطراف

الأخرى لهذا، فإن السلم المجتمعي لا يُبنى على أساس الانغلاق الفكري أو الموقفي، بل يتحقق بتفعيل متطلبات الحوار الاجتماعي التي تعتمد على ما يلي:

أ-ايجاد بيئات اجتماعية تقوم على أساس الحوار المتبادل والتعارف، بحيث يتم التخلص نفسياً واجتماعياً من ظاهرة المجتمعات المنغلقة، إذ لا يمكن قيام حوار اجتماعي حقيقي بدون أجواء اجتماعية مفتوحة وعملية تعارف.

ب-التخلي عن الانطواء على الذات مهما كانت مبرراته التاريخية أو الاجتماعية، فالمجتمع المنكفئ لا يمكنه توسيع وتنظيم علاقاته الاجتماعية، وكذلك الفرد لا يستطيع توسيع علاقاته وتعريف الآخرين بأفكاره، ومعتقداته، ورموزه التاريخية وقيمتها الحضارية والثقافية وهو منعزل، إن الحوار وإزالة الحدود المصطنعة أحياناً هو ما يؤسس لرؤية متقدمة للحوار الاجتماعي ويعمق جميع مقومات الوحدة الوطنية على المستوى الخارجي، فكثير من الحروب الأهلية التي اندلعت في دول عديدة تعود بشكل أساسي إلى إصرار كل طرف على فرض مفاهيمه الذاتية كمهيمنة دون أن يسعى لتطوير مضمون هذه المفاهيم ومنحها أبعاداً موضوعية. (7)

2- إدارة التعددية الدينية بطريقة سليمة

تعد المجتمعات كيانات قائمة على التعددية الدينية والمذهبية واللغوية والاثنية حيث ليس هناك مجتمعات موحدة من حيث ديانة معينة أو مذهب معين أو عرق معين أو لغة معينة، لقد تحول التنوع الى قيمه أساسية في المجتمعات، ان التعددية او التنوع في ذاته لا يعني ظاهرة اجتماعية فقط بل ان الامر متعلق بشكل أساسي على إقرارها بوجود التعددية وادارتها بصورة سليمة بحيث يجب العمل على صيانة مساحة تمكن الجماعات المتباينة التي تعيش جنباً إلى جنب من التعبير عن تنوعها وتعددها في بيئة يسودها الاحترام المتبادل.

وفي المقابل، فإن غياب ذلك يؤدي إلى ممارسة الإقصاء ضد الطرف المختلف، وذلك لصالح الجماعات التي تتفوق عليه عدداً أو سلطة أو ثراءً ونفوذاً.

هذا الإقصاء يؤول إلى نشوب حروب تخلف وراءها ضحايا وخسائر بشرية واقتصادية فادحة والأخطر من ذلك هو أن هذه التداعيات يتم توارثها بين الأجيال، محملة بمشاعر الحقد، والكراهية، والرغبة المستمرة في الثأر والانتقام..

3- العدالة الاجتماعية:

من وجهة نظر العدالة الاجتماعية، لا يمكن إرساء سلام اجتماعي مستدام بناءً على حجم الفئات في المجتمع، أي أنه لا يمكن لأقلية أن تحتكر السلطة والموارد كافة، في حين تعيش الأغلبية حالة من الافتقار،ففي هذه الحالة، سيظل الصراع مستمراً بين الطرفين حتى تتحقق هذه العدالة على المستوى الاجتماعي، وهنا لا تقتصر العدالة الاجتماعية على مجرد المشاركة في الثروة، وتوسيع قاعدة الملكية لتشمل شرائح واسعة، والحصول على حصة عادلة من الخدمات العامة فحسب، بل تمتد لتشمل ما يُعرف بـ (المكانة الاجتماعية) التي تُقاس بمؤشرات واضحة مثل التعليم والصحة وتقتضي العدالة الاجتماعية أن ينال كل فرد الفرصة الحياتية التي يستحقها بناءً على جهده وعمله.

ثانيا- مقومات بناء السلام على الصعيد السياسي:

يُقصد بالسلام السياسي حاجة كل فرد إلى الإحساس بالأمان في مختلف الظروف، يُشكل الأمن السياسي عنصراً أساسياً ضمن الإطار العام للأمن القومي في أي مجتمع، مثله مثل الأمن الغذائي والأمن المائي، إن توفر هذه العناصر يساهم في تحقيق استقرار المجتمع وتعزيز قدرته على تقديم الخدمات لأفراده وتحسين مستوى معيشتهم ، بناءً على ذلك يمكن تعريف السلام السياسي بأنه التحرر من الشعور بالخوف والحاجة، وذلك بضمان الحماية ضد انتشار القمع السياسي وضد الانجرار إلى الصراعات والحروب. وعليه، يجب أن تُقدَّم هذه الحماية للجميع دون استثناء أو تمييز، باعتبارها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وهذا بدوره يؤدي إلى ترسيخ الاستقرار الهيكلي للدول، وأنظمة الحكم، والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، يمكن ضمان تحقيق السلام السياسي من خلال: (8)

1- الاحتكام إلى القانون

يُعدّ الاحتكام للقانون من أهم العوامل التي تضمن تحقيق العدالة والمساواة في العلاقات البينية بين الأفراد وهذا يعني أن سيادة القانون تنظر إلى جميع الأفراد على قدم المساواة أمامه، بغض النظر عن أي اختلافات في اللون، أو الجنس، أو الدين، أو الأصل العرقي، لذا من الضروري تأسيس مؤسسات تضمن تطبيق القانون والعدالة بفعالية، بحيث تطبق الأحكام القانونية على الأفراد بنزاهة تامة وكاملة، بمعزل عن مكانتهم الاجتماعية، أو انتماءاتهم الدينية، أو نفوذهم السياسي، ومن الأساسي أيضاً أن تكون هذه المؤسسات وآليات استخدامها في متناول الجميع.ويقوم هذا النظام على وضوح النصوص القانونية، وشفافية الأداء القضائي، والصرامة في تطبيق الأحكام القضائية النهائية، وفي المقابل فإن فقدان بعض هذه الأسس أو كلها يؤدي إلى تآكل مفهوم المساواة بين المواطنين داخل المجتمع، كما يدفع الأفراد إلى ابتكار آليات غير قانونية خاصة بهم، مثل الرشوة، والتي تُعد جميعها مظاهر لخرق مبدأ سيادة القانون في وعي الأفراد، مما ينعكس سلباً على السلام المجتمعي ككل.

2- المصالحة الوطنية:

يرتبط مفهوم المصالحة الوطنية بجملة من المفاهيم كالسلام والأمن الاجتماعي والسياسي، تتنوع تعاريف هذا المفهوم من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر، ويرجع هذا التباين إلى اختلاف الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية السائدة، بناءً على ذلك يمكن اعتبار المصالحة الوطنية شرطاً ضرورياً لإنجاح عملية بناء السلام بمعزل عن أي حسابات سياسية ضيقة،

ومع ذلك فإن المصالحة لا تعني التنازل عن الحقوق القانونية بل تتطلب أن ينال المتسببون في إلحاق الضرر بالآخرين العقاب المستحق بموجب القانون في المقابل، يمكن أن يندرج التسامح أو التنازل عن بعض الحقوق ضمن الحدود السياسية، وهذا ما يُعرف بـ 'الحق العام'، وذلك بهدف منع انتشار المزيد من حالات الانتقام والحقد في المجتمع. لقد أثبتت تجارب المصالحة الوطنية نتائجها الملموسة في الدول التي مرت بظروف مشابهة، حيث أسهمت بشكل فاعل في دعم المسار الديمقراطي وترسيخ مبادئ العدالة وسيادة القوانين.

3- الحكم الرشيد: (9)

يُعدّ الحكم الرشيد ضرورة مُلحّة تترافق مع تحقيق السلام الاجتماعي والسياسي، بعيداً عن حالة الاضطراب التي تنشأ نتيجة لتهميش المشاركة أو الاستيلاء على الأموال العامة من هذا المنطلق يحتاج السلام الاجتماعي والسياسي إلى نظام ديمقراطي يدعمه، يمكن تعريف الحكم الرشيد بأنه مجموعة من المفاهيم الجوهرية، أو كعملية تتولى من خلالها المؤسسات العامة مسؤولية تسيير الشؤون العامة، وإدارة الموارد، وضمان تطبيق حقوق الإنسان.

على الرغم من عدم وجود اتفاق دولي موحد حول تعريف دقيق للحكم الرشيد، إلا أنه يمكن أن يشمل المحاور التالية:

أ- الاحترام التام لحقوق الإنسان.

ب- إرساء سيادة القانون.

ت- ضمان المشاركة المجتمعية الفعالة.

ث- تأسيس شراكات بين مختلف الجهات.

و- اعتماد التعددية السياسية.

ز- وجود قطاع عام يتميز بالكفاءة والفعالية.

باختصار، يرتبط الحكم الرشيد بالنتائج السياسية والعمليات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية أي يمكن قياس مدى وجوده من خلال درجة التزامه والوفاء بجميع حقوق الإنسان، والتي تشمل بالتأكيد الحقوق المدنية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية.

4- المشاركة السياسية

من دلالاتها تشجيع الأفراد على الانخراط والمشاركة في الحياة السياسية وتسهيل كافة السبل أمامهم لتحقيق ذلك. تتخذ هذه المشاركة صوراً متعددة، كالمشاركة في الأنشطة السياسية، والانتماء إلى الأحزاب، والتصويت في الانتخابات، وغيرها. لتفعيل المشاركة السياسية في الدولة والابتعاد عن العزوف الانتخابي مثلا او عدم الثقة بالحكومة او تصاعد أصوات حول عدم شرعيتها لابد من إزالة العوائق امام المشاركة السياسية وهذه العوائق تتشابه وتشمل باختصار ما يلي: (10)

أ- الفقر: يعد الفقر من العوامل الاجتماعية المؤثرة بشكل كبير على ضعف المشاركة السياسية حيث ان الفقراء أكثر ما يعنيهم هو الحصول على لقمة العيش أكثر من اهتمامهم بالعملية السياسية برمتها.

ب- التعليم: ازدياد نسبة الجهل في الدولة وازدياد اعداد من لا يملكون معلومات ومعرفة بحد ذاته يشكل هذا عائقا امام المشاركة السياسية.

ت- العزلة الاجتماعية: شعور الفرد بالاغتراب الاجتماعي والسياسي يجعله بعيدا عن العملية السياسية بفعل العزلة التي اختارها كنموذج حياة.

المبحث الثاني/ الدور الدولي والإقليمي في إحلال السلام في اليمن (نموذج البحث):

تمهيد

في عام 1981، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع يوم 21 /ايلول يومًا للسلام العالمي، مؤكدة على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتعزيز السلام، وفي ضوء موضوع "تعزيز ثقافة السلام"، من المهم تسليط الضوء على الدور الحاسم الذي تلعبه مؤسسات الدولة في خلق ثقافة السلام واستدامتها في اليمن، وخاصة على المستوى المحلي، فلا تزال ندوب الأزمة التي استمرت قرابة مدة من الزمان وتقريبا منذ تسعينيات القرن الماضي تلازم كل الجوانب الاجتماعية والسياسية في اليمن، سيقسم المبحث الثاني الى مطلبين تحت عنوان:

المطلب الأول/ تأثير الصراعات والحروب على اليمن اجتماعيا وسياسيا.

المطلب الثاني/ الجهود الدولية والعربية ومنظمات المجتمع المدني لارساء السلام في اليمن.

المطلب الأول- تأثير الصراعات والحروب على اليمن اجتماعيا وسياسيا: (11)

تعد الحروب والاقتتال الداخلي في اليمن احد السمات العامة التي يمتاز بها فلا تكاد تمر سنة من السنوات الا ومرت اليمن بعدة حروب داخلية بين الافراد اليمنيين انفسهم ناهيك عن الحروب مع دول الجوار ومنهم المملكة العربية السعودية وغيرها ، مما اثر بشكل كبير على العلاقات فيما بينهم وعلى بناهم الاجتماعية والخدمات الحكومية الامر الذي ولد الكثير من السلبيات التي اخذت طابع الديمومة بمعنى اخر ان الشعب اليمني بدء يلمس اثار الخراب السياسي والاجتماعي والاقتصادي من جراء الحروب المتتالية التي خاضوها انفسهم والتي اثرت بشكل سيء على حياتهم فجعلهم يفقدون الأمان والسلام المجتمعي والسياسي فقد أدى الاقتتال المستمر الى ترسيخ أفكار كالأحقاد والكراهية والرغبة في الانتقام من الاخر بسبب هذا المطاحن المستمرة ، فعلى سبيل المثال ومن دون الرجوع الى الحروب الستة في اليمن والتي سميت بالجولات والتي

بدأت من العام 2004-2009 والتي كانت حربا مستمرة فيما بين الحكومة المتمثلة برئيسها علي عبدالله صالح والحوثيين والتي استمرت قرابة ست سنوات تعرض فيها الطرفان الى خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات والتي انتهت بعد فترة زمنية طويلة بقتل الرئيس علي عبدالله صالح من قبل الحوثيين واعلانهم تشكيل الحكومة بعد الحروب الوسطى التي مروا بها نفس الأطراف وهم الحكومة والحوثيين تمخض عنها حروبا وسطية جاءت بعد المظاهرات والاحتجاجات الشعبية ما بين 2011-2012 والتي اخذت من اليمن الكثير من الوقت للتوصل الى حلول ترضي جميع الأطراف والتي مازالت لحد الان لم تتوصل اليها بفعل الاختلاف الكبير في الآراء ووجهات النظر فيما بين اطراف الصراع وهم الحوثيين وجنوب اليمن وأعضاء الحكومة الرسمية المنتخبة والمعترف بها دوليا وإقليميا ولكن ممنوعة من مزاولة اعمالها بفعل المنع من الحوثيين وما ترافق مع ذلك من تعطيل لتسيير الاعمال الحكومية والتي تصب في مصلحة المجتمع ، تلتها فيما بعد عددا من الحروب الاهلية والتي اندلعت من العام 2015 ولغاية مدة كتابة البحث في العام 2025 حيث نشطت في السنوات الأخيرة وتحديدا في العامين 2023و 2024 نشاطا حوثيا جديدا تمثل بتسليح الحوثيون نقاط الاختناق البحرية الاستراتيجية في البحر الأحمر مستهدفين السفن العابرة لمضيق باب المندب منذ نوفمبر 2023وكإظهار للتضامن مع فلسطين خلال حرب إسرائيل على غزة، هدفت أفعال الحوثيين إلى الضغط على إسرائيل وحلفائها لإنهاء الحرب معلنين جميع السفن المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية أهدافاً مشروعة عرضهم هذا التصدي الى الاستهداف المباشر من قبل (اسرائيل) وبالفعل هنا عانت اليمن كثيرا من جراء القصف الاسرائيلي على البنى التحتية اليمنية، وعليه يمكن ان نوضح الاثار الاجتماعية والسياسية للحروب والصراعات داخل وخارج اليمن من خلال:

أولا- اثار الحروب اجتماعيا:

1- نزوح أكثر من (4000000) ملايين شخص داخليا بعد حروب 2015-2024.

2- تضررت البنى التحتية العامة الأساسية أو دمرت بالكامل، مما ترك الملايين دون إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة والرعاية الصحية والتعليم خلال العام 2022-2024

3- تضرر النازحون داخلياً بشكل متفاوت من حيث الوصول إلى الخدمات الأساسية ويتطلب معالجة هذه المشكلة حلولاً دائمة 2022-2024.

4- تدهور المستوى المعيشي للمواطنين بصورة عامة.

5- ما يقدر ب (19.5%) من الأشخاص بحاجة الى المساعدات الإنسانية بزيادة تبلغ (7%) عن العام 2024.

6- من الاثار الاجتماعية للحروب في اليمن على المرأة اليمنية اذ اضطلعت بتحمل مسؤوليات اكبر على عاتقها نتيجة لغياب الرجال والذين تأثروا بالحرب اما بالقتل او الاختفاء الامر الذي دفع بالمرأة اليمنية الى تحمل أعباء المعيشة وتربية الأطفال لوحدها وما سيعرضها ذلك الى أعباء اجتماعية اضافية متمثلة بتزويج القاصرات من بناتها بسن مبكرة لتخفيف الأعباء المعيشية او اجبار اطفالها على ترك الدراسة للمساعدة في تحمل الأعباء المادية المتفاقمة. (12)

7- أيضا من الاثار الاجتماعية على النساء وخاصة الحوامل والمرضعات والفتيات الصغيرات تعرضهن الى مشاكل سوء التغذية او توافر العلاجات واللقاحات الهامة.

8- معاناة المرأة العاملة من عدم الحصول على راتبها الشهري والذي سيسهم في حل مشاكل المعيشة الصعبة في اليمن.

ثانيا- اثار الحروب سياسيا:

تبدو الحروب في اليمن ذات طابع سياسي لان اغلب هذه الحروب كما بيناها في أعلاه كانت بسبب الوصول الى السلطة والحكم فعندما لا تتوافر هذه الامكانية تنشب الحرب بين الأطراف المتعددة، ان اليمن بحكومتها صراحة لم تضرم الحروب في الداخل فقط وانما لديها الكثير من الحروب مع جاراتها وخاصة المملكة العربية السعودية باعتبارها دولة تربطها باليمن خط حدودي كبير جدا كل هذا خلف الكثير من الاثار ولتي يمكن توضيحها بالآتي:

1- تشظي المؤسسات المركزية للدولة والمسؤولة عن توفير الخدمات الأساسية وتقلصت الموارد المالية بشكل كبير أو اختفت تماما.

2- أثرت البنية التحتية المحدودة لمؤسسات الدولة وقدرتها سلباً على النظم القضائية وتسببت في تدهور السلامة المجتمعية والوصول إلى تحقيق العدالة الشاملة، مما قد يؤدي هذا التردي إلى إضعاف ثقة المواطنين في سيادة القانون، وتعزيز الاستياء تجاه مؤسسات الدولة، واستمرار حالة عدم المساواة وعدم الاستقرار.

3- بفعل الحروب الداخلية اثر ذلك بشكل كبير على عدم الاستقرار الداخلي من خلال تدخل الدول المجاورة في الشأن اليمني الداخلي.

4- نتيجة للفراغ السياسي الذي تعاني منه اليمن سمح ذلك للكثير من الفصائل ان تحل محل قوات الامن بفرض قوانينها والتي تتلاءم مع مصالحها الخاصة.

5- الاستياء المجتمعي المتنامي من سياسة الحوثيين التي تركز على نشر الأيديولوجيا دون الاهتمام بالاحتياجات الإنسانية الأساسية.

6- ساد اليمن وبشكل واضح ما نسميه التشظي السياسي أي كثرة المجالس السياسية التي تتبنى إدارة محافظة او محافظات معينة دون ابداء الرغبة في الحوار وحل المشاكل الكثيرة في اليمن.

وبعد ما طرح أعلاه هل هناك سبل مدعومة ومعززة للسلام والامن في اليمن بعد الاضرار الاجتماعية والسياسية التي لحقت بها بعد عدد كبير جدا من الحروب الداخلية والاقتتال الداخلي بفعل الطبيعة العشائرية للمجتمع اليمني وما يمكن ان يسببه هذا الاقتتال من احقاد وكراهية تؤذي المجتمع وتؤثر على السياسة ، وهنا كان للحكومات المحلية الدور الفاعل في إضفاء او البدء ببوادر تحقيق السلام في اليمن بالاعتماد على منظمات الأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوربي ودول الخليج العربي ومنظمات المجتمع المدني وسنوضح ذلك تباعا حيث التزمت جميعها بتمويل بعض المشاريع التي من شانها ان تعزز سبل السلام وسنعمل على توضيح تأثير هذه المشاريع والمبادرات على الشمال والجنوب وايهما اكثر استجابة لتدعيم أسس السلام والامن إضافة الى توضيح ما هي الأسباب والمعوقات لعدم إحلال السلام في كلا جهتي اليمن ومن الجهة التي تعيقه. من هذه المشاريع **مشروع تعزيز الوصول الشامل إلى العدالة في اليمن**، الممول من حكومة هولندا بمقدار (1.8) مليار دولار امريكي وعلى مدار ثلاث سنوات (13) ، حيث صرحت جانيت سيبن سفيرة مملكة هولندا لدى اليمن: "إن مساعدة اليمنيين على حل صراعاتهم هي وسيلة مباشرة وعملية للمساهمة في بناء السلام، تستند المرحلة التالية على الإنجازات الكبيرة التي حققها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المراحل السابقة حيث لعب اليمنيون دورا حاسما في حل النزاعات وتحسين حياة بعضهم البعض، نتطلع إلى الاستمرار في عدن ، حيث تقع عدن الى الجنوب الغربي لليمن حيث تبعد عمن العاصمة صنعاء (430) كم، والمشروع مستمر في العمل الممول أيضا من جمهورية كوريا الجنوبية في المكلا" التقى وزير الخارجية اليمني الدكتور شايع الزنداني في حكومة اليمن الجديدة بسفير كوريا الجنوبية بونغ كاي دو لبحث تعزيز التعاون الثنائي بين البلدينأشاد الدكتور الزنداني بدور كوريا الجنوبية في دعم جهود التنمية في اليمن وقيادتها الفعّالة للجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن الدولي، وشدد على ضرورة التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة ومحاسبة كل من ينتهك القرارات الدولية وأكد الطرفان على أهمية تعزيز التعاون بما يخدم المصالح المشتركة، ومن الإنجازات المتحققة كانت: (14)

1- توسيع فجوات العدالة وتعزيز الشعور بالشرعية داخل المجتمع، فقد أدى دعم مشروع تعزيز الوصول الشامل إلى العدالة في اليمن إلى زيادة الوصول لأكثر من نصف مليون يمني، وخفض عدد المعتقلين غير المحكوم عليهم بنسبة (11%)، وتحسين ظروف السجون، وخاصة بالنسبة للمعتقلات.

2- عمل المشروع أعلاه على بناء السلام الفعال من خلال تعزيز قدرات حل النزاعات على المستوى المحلي بالاستفادة من خبرة منظمات المجتمع المدني.

3- ساهم في حل (1300) نزاع من خلال المصالحة الوطنية.

4- تواصل هذه المرحلة الثانية دعم الفئات الأكثر ضعفا في اليمن، مع التركيز على العدالة المدنية، وحماية المحتجزين .

المطلب الثاني/ الجهود الدولية والعربية ومنظمات المجتمع المدني لإرساء السلام في اليمن

أولا- الجهود الدولية:

اضطلعت الأمم المتحدة، ممثلة في مبعوثها الخاص هانس غروندبرغ، بجهود مكثفة للتعاون مع كيانات المجتمع المدني في اليمن. ركزت هذه الجهود بشكل خاص على "الائتلاف المدني للسلام" و"مجموعة الدعم الشبابية"، حيث أُجريت حوارات متبادلة تمحورت حول مسار السلام الذي تقوده المنظمة الدولية. شمل هذا التعاون منظمات منتشرة في عشر محافظات تقع جميعها في جنوب اليمن، من ضمنها شبوة، وحضرموت، ومأرب، والمهرة، وسقطرى، وغيرها. وقد تم التوصل إلى اتفاق لعقد لقاء تشاوري في الفترة ما بين 10 و12 فبراير/شباط 2024. كان الهدف الأساسي من هذا اللقاء هو استدامة التواصل مع اليمنيين على المستويين الوطني والمجتمعي، وتوسيع قاعدة الفاعلين الداعمين للسلام في البلاد، وبث الأمل لدى ما يزيد عن 30 مليون يمني ليشعروا بالأمان والاستقرار في وطنهم. وشملت الأهداف أيضاً دفع عملية السلام الاجتماعي والسياسي بما يخدم الأولويات والاحتياجات الفعلية للشعب اليمني ويحقق المصلحة العليا للبلاد. وقد أسفرت هذه المباحثات عن ظهور نقاط توافق عديدة، وطالب المشاركون بضرورة إدراجها ضمن أجندات المحادثات المستقبلية لضمان توافق الحلول مع متطلبات المجتمعات المحلية. تضمنت الأولويات قصيرة الأجل معالجة الأوضاع الإنسانية القاسية، وعلى رأسها صرف رواتب موظفي القطاع العام، وإعادة فتح الطرق المغلقة في أنحاء متفرقة من اليمن لتسهيل حركة الأفراد والبضائع. كما برزت، من خلال مناقشات فرق العمل، أهمية التعامل مع قضية جنوب اليمن، والتي حُددت كمسألة محورية تستدعي حلاً سياسياً .(15)

ثانيا- الجهود العربية والإقليمية:

تضمنت المبادرة السعودية مقترحاً لبدء مفاوضات بين الأطراف اليمنية تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، تستند هذه المفاوضات إلى مخرجات الحوار الوطني اليمني، ومرتكزات المبادرة الخليجية التي أعلنها مجلس التعاون لدول الخليج العربية في نيسان (أبريل) 2011 لتسهيل الانتقال السلمي للسلطة، إضافة إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، وينص هذا القرار تحديداً على مطالبة جماعة الحوثي بسحب قواتها فوراً ودون شروط ، كما شملت المبادرة مقترحاً بفتح مطاري صنعاء والحديدة الدوليين أمام الحركة الجوية، مع ضرورة إيداع الرسوم الجمركية والضرائب المُحصلة من سفن المشتقات النفطية التي تصل إلى ميناء الحديدة، في حساب مشترك مخصص بالبنك المركزي اليمني في الحديدة، وذلك امتثالاً لما ورد في اتفاق ستوكهولم لعام 2019.(16) لكن المبادرة لم تلقَ قبولاً من جماعة الحوثي، التي بررت رفضها بأنها لا تحمل أي جديد ولا تلبي مطالبها المتعلقة بالرفع الكامل للحصار. ومع ذلك، أكد

الحوثيون أنهم سيستمرون في المباحثات والمفاوضات مع كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى سلطنة عمان التي تعمل كوسيط في هذه الجهود. وقد أشار السفير السعودي في اليمن، محمد آل جابر، في مؤتمر صحفي، إلى أنه سبق أن تم تطبيق مبادرة مماثلة تحت رعاية المنظمة الأممية، والتي انتهت برفض الحوثيين لبنودها، على لسان المتحدث باسمهم (محمد عبد السلام) (17) في المقابل، ولدعم عملية البدء في تنفيذ المبادرات المطروحة، اتخذ الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن، بعد أيام من توليه منصبه (يناير 2021 – يناير 2025)، قراراً بإلغاء تصنيف جماعة "أنصار الله" من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية (SDGT) التي كانت قد أدرجت ضمنها في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب تزامن ذلك مع تركيز الجهود الدبلوماسية الأمريكية على وقف الصراع في اليمن. ومنذ نهاية فبراير من عام 2022، أجرى المبعوث الأمريكي الخاص لليمن، تيموثي ليندركينغ، جولات متعددة شملت عدة دول للضغط على الأطراف المتحاربة من أجل التوقيع على هدنة شاملة، تمهيداً لإطلاق مفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة.

أدت حالة الهدنة الهشة التي بدأت في عام 2022 إلى توقف القتال بين الحوثيين والأطراف السياسية اليمنية الأخرى، على عكس عام 2021 الذي شهد تصعيدًا كبيرًا في الأعمال العدائية. ففي هذا العام، تقدمت قوات الحوثيين بشكل ملحوظ نحو مدينة مأرب من اتجاهي الغرب والجنوب، وتمكنت من السيطرة على المعاقل القبلية الرئيسية التي كانت تقاتل إلى جانب الحكومة اليمنية. أما في محافظة الجوف، فقد تمكن الحوثيون من دفع القوات الحكومية إلى الصحاري الشرقية للمحافظة، ولم يتبقَّ للقوات الحكومية سوى قاعدة واحدة غير مستقرة. وفي المقابل، كان أنصار حزب الإصلاح الإسلامي يسيطرون لفترة طويلة على القوات العسكرية الحكومية في محافظات مأرب وتعز وشبوة. ومع ذلك، في أواخر سبتمبر 2021، ومع تقدم قوات الحوثيين من محافظة البيضاء إلى محافظة شبوة - التي تُعد معقلًا للحكومة اليمنية في الجنوب - تراجعت القوات الحكومية الموالية لحزب الإصلاح بسرعة. هذا الانسحاب سمح للحوثيين بالسيطرة على مديريات عين وبيحان وعسيلان في الشمال الغربي من شبوة، مما مهد الطريق لهجومهم الثاني نحو مدينة مأرب في العام ذاته (2021). (18)

هل توقفت المساعي الإقليمية لحل ازمة اليمن؟ الإجابة هي كلا فقد تدخلت المملكة العربية السعودية بوساطة دولة عُمان للتوصل الى حل عبر تفاوض سعودي- حوثي ، فبحلول نيسان/ 2023، أفادت تقارير عن اتفاق وشيك بين الطرفين حول بعض المسائل العالقة والتي طالب بها الحوثيين واجبرت الحكومة اليمنية على تنفيذها والتي من ضمنها دفع رواتب الموظفين على القطاع العام حتى في المناطق التي تحت السيطرة الحوثية (المناطق الشمالية من اليمن) ومناقشات تؤطر تسوية نهائية للصراع ولو بحلول جزئية ومنها المشاركة في تامين الرواتب من قبل الجميع حتى المملكة العربية السعودية ، فتح المطارات والموانئ وترك القضايا الخلافية العميقة الى جولة مفاوضات أخرى. (19) الا ان ما حدث غير ما كانت ترمي اليه المساعي والمباحثات وذلك عقب الهجوم الذي شنته حركة حماس على (اسرائيل) في 2023/10/7 وما تبع ذلك من عمليات عسكرية إسرائيلية على غزة مستمرة لغاية مدة كتابة البحث ايلول/ 2025، هذا دفع الحوثيون الى التدخل العسكري واستهداف الأراضي الإسرائيلية، بالإضافة إلى استهداف السفن التجارية العابرة لمضيق باب المندب الامر الذي دفع مجلس الامن الدولي الى اتخاذ القرار (2722) في 2024/1/10 حث فيه الحوثيين على وقف الهجمات على الممرات المائية وخاصة في البحر الأحمر وما يحيط به. (20) قبل انعقاد المشاورات المغلقة بتاريخ 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، أصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم (2758) (16). يمثل هذا القرار تجديداً صريحاً لنظام العقوبات المفروض على اليمن بموجب القرار (2140)، ويتضمن فرض قيود على السفر وتجميداً للأصول المالية. وتسري هذه الإجراءات لمدة عام كامل بدءاً من تاريخ إصدار القرار، وتستهدف الأفراد أو الكيانات التي تحددها اللجنة على أنها تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن أو تقدم الدعم لمن يقوم بذلك. كما ينص القرار على إنشاء فريق خبراء لفترة مبدئية تبلغ (13) شهراً. (21) واستمر الحوثيون بهجمات عديدة على الشحن الدولي منذ تشرين الأول/ 2023، كخطوة لإجبار(إسرائيل) على إنهاء حربها مع حماس وهذا زاد الوضع تعقيدا ففي الوقت الذي تروم فيه الولايات المتحدة إلى استعادة الأمن في ممر البحر الأحمر، يبرز الصراع الكامن في اليمن والذي لا يزال دون حل الامر الذي يهدد المنطقة على الأمد الطويل في إشارة الى الحوثيين الامر الذي دفع الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب في آذار 2025 بحملة موسعة من الضربات العسكرية ضد أهداف الحوثيين، وفي 6 /اذار/ 2025، صرّح المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، هانز غروندبرج، بأن أطراف النزاع "تستعد علنًا للمواجهة العسكرية"، وأشار إلى إعادة تصنيف الولايات المتحدة للحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية، وقال: "نحن في مرحلة يتجلى فيها الخوف من العودة إلى الصراع الكامل"، في 17/ اذار/2025، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه إزاء الضربات الأمريكية الجديدة في اليمن، وقال إن الأمم المتحدة "تدعو إلى أقصى درجات ضبط النفس ووقف جميع الأنشطة العسكرية، إن أي تصعيد إضافي قد يؤدي إلى تفاقم التوترات الإقليمية.(22) في المقابل، يواجه إحراز السلام والأمن في شمال اليمن، وتحديداً في صنعاء، تعثراً نسبياً نتيجة عوامل عدة أشار إليها المبعوث الأممي غروندبرغ. من أبرز هذه العوامل التصعيد العسكري المتبادل بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والهجمات الجوية بين هذه الجماعة والولايات المتحدة الأمريكية (وإسرائيل). هذا التصعيد حوّل الانتباه عن إيجاد حلول للأوضاع الاجتماعية والإنسانية وعرقل مساعي تأمين سلامة سكان اليمن، الذين بدأوا يشعرون ببارقة أمل بعد التهدئة التي شهدتها البلاد في عام 2022. في هذا السياق، وجه المبعوث الأممي تحذيراً مفاده أن أي تصعيد إضافي من قبل الحوثيين من شأنه أن يقوّض التقدم المحرز في المفاوضات والمباحثات، وستكون له تداعيات إنسانية كارثية على الشعب اليمني الذي تكبّد بالفعل ما يقرب من عقد من الصعوبات الهائلة. وحث غروندبرغ جميع الأطراف على التوقف عن الممارسات التي

تزيد من تفاقم المعاناة أو تهدد بنسف الإنجازات المحققة حتى الوقت الحالي (2024-2025). وفي إطار جهود السلام، أفاد بأن مكتبه يواصل التحضير لسلسلة من الحوارات السياسية التي ستشمل الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بالإضافة إلى الخبراء البارزين. وأكد أن هذه المبادرات تولي أهمية قصوى للمشاركة الفاعلة للنساء والشباب، لضمان أن تكون أصواتهم محورية في صياغة رؤية شاملة لمستقبل اليمن، وذلك تجنباً لحدوث تقديرات أو حسابات خاطئة قد تؤثر سلباً على مسيرة السلام. (23)ومن وجهة نظر الباحث ان صنعاء تقدم نموذجا للدفاع عن النفس ضد الهجمات المتكررة للولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل) عندما عملوا على قطع الطريق امام حكومة صنعاء بالتعامل مع الاخرين وذلك بتدمير البنى التحتية من موانئ وطرق بغرض عدم استمرار انصار الله في ضرب سفنهم القادمة عبر ميناء الحديدة وراس عيسى ، بالمقابل يجب عدم انكار ما سببه انصار الله من عرقلة للاعتراف بالحكومة اليمنية الجديدة ودورهم في تعطيل البرلمان من الانعقاد واحتجازهم للكثير من الشخصيات الدبلوماسية والصحفية كرهائن كل هذه الأمور تعمل على تدهور الوضع السياسي والاجتماعي والإنساني في اليمن لدرجة تعجز عن حله الجهات الفاعلة ومنها الأمم المتحدة.

ومن اجل تثبيت بعض الحلول المقترحة لإنهاء الصراع في اليمن واعادة السلام اليه يمكن ادراج مجموعة من الدلالات والمواقف التي **نعدها مقياسا لما سيتحقق في اليمن مستقبلا خاصة ان بوادر إحلال السلام متلكئة جدا: (24)**

1- عدم الثقة في الحوار السلمي وتشكيل حزب: تفتقر الحكومة الشرعية إلى الثقة في إمكانية التوصل إلى سلام مع أنصار الله (الحوثيين) عبر المسار الحواري السلمي، ويعود هذا لعدم إبداء الحوثيين أي استعداد للانخراط في حوار سياسي يتضمن إعلانهم عن تشكيل كيان سياسي، أو تسليم الأسلحة، والمضي قدماً نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة بمشاركة كافة الأطراف وتحت رقابة أممية.

2- محاولة الحوثيين لترسيخ سلطتهم والمطالب المرتبطة بالرواتب: يسعى الحوثيون لفرض واقع جديد يرسخ سيطرتهم وذلك من خلال تركيزهم على تحقيق مطالب تتعلق بفتح الموانئ والمطارات الخاضعة لسيطرتهم. إن تلبية هذه المطالب يُفهم على أنه اعتراف رسمي بهم كسلطة أمر واقع، تشكل هذه النقطة عائقاً أساسياً أمام تقدم المفاوضات بين أطراف النزاع، إلى جانب رفض الحكومة الشرعية أو عدم استعدادها للاعتراف بوجود الحوثيين في السلطة والمطالبة بصرف الرواتب من قبلها.

3-تضارب المصالح الدولية وتأثيرها على جهود السلام: توجد تباينات في الحسابات والمصالح بين الأطراف الدولية المشاركة،والتي تتشابك مع جهودالوساطة الخليجية وينعكس هذاالتباين على الأمم المتحدة،التي تعمل ضمن بيئةدولية تتحكم بهاقوى متعددة،وكذلك على الدول الكبرى التي ترتبط بمصالح قد تتعارض مع مصالح الدول الإقليمية،وبسبب هذا التعارض فإن هذه القوى لاتمارس الضغط الكافي للوصول إلى سلام دائم ومستدام يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الخاتمة

(تغيير الرؤى والأفكار السائدة في اليمن من اجل إحلال السلام او على الأقل البدء ببنائه)

يمكن تعزيز وتوسيع نطاق عمليتي صنع وبناء السلام في اليمن، شريطة أن تتوصل الأطراف المتصارعة في البلاد إلى توافق، لا سيما بخصوص المفاوضات الرسمية المباشرة بين اطراف الصراع والجهات المتبنية لعملية إرساء السلام ، يجب أن يتطور هذا التوافق ليحتضن بيئة تفاوضية نشطة تتضمن محاولات محلية، سواء كانت رسمية أو غير رسمية لتشمل شرائح أوسع من المجتمع وتتناول مجموعة واسعة من القضايا والتحديات ، تشير المؤشرات إلى أن مسارات السلام المنطلقة محلياً والتي تتسم بكونها ملكاً للسكان الأصليين وشاملة لكافة الأطياف يمكن أن تحقق نتائج إيجابية ومبدئية، خصوصاً عندما يكون للدول المجاورة وأعضاء المجتمع الدولي دور داعم وبنّاء، مثل هذه البيئة المتكاملة قد تساهم في تحسين التواصل والترابط بين المبادرات والعمليات الجارية حالياً، وتضمن توظيف الخبرات والإنجازات المتحققة على المستوى المحلي لتدعم بشكل أساسي الجهود المبذولة في مختلف أنحاء البلاد، إن وجود إطار عمل كهذا سيجعل مفهومي صنع السلام وبناء السلام في اليمن أكثر استيعاباً وشمولية، مما يحل النزاع القائم حول تعريف "بناء السلام" نفسه بين الفرقاء في البلاد، ومما ورد في أعلاه يمكن صياغة عدد من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بموضوع السلام في اليمن:

أولا- الاستنتاجات:

1- صعوبة إحلال السلام في اليمن في الاجل القريب لعدم زوال السبب الرئيس له وهو عدم التوافق في الرؤى والأفكار.

2- بالرغم من المساعي الدولية الأممية والدول المجاورة الا ان اطراف الصراع الرئيس ومنهم الحوثيين ليس لديهم قناعة بجدية هذه المساعي.

3- عدم ادراك الجهات الحاكمة بضرورة التوصل الى حل فوري لتفاقم الأوضاع الإنسانية المتردية لسكان اليمن من سوء التغذية والامراض وتعرضهم للنزوح والقتل.

4- العداء الازلي خلق موروثات عشائرية وقبلية بين أبناء اليمن حيث صار من الصعب تجاوزها او التغاضي عنها للجلوس على طاولة المفاوضات.

ثانيا- التوصيات:

1- اثبات حسن النية في اصلاح الوضع الداخلي في اليمن من قبل اليمنيين انفسهم.

2- نبذ الخلافات وتركها جانبا والعمل بروح المواطن اليمني الواحد للوصول الى تحقيق الامام والسلام.

3- عدم الانجرار خلف المصالح الخاصة وبالتالي تفضيلها على المصلحة العامة.
4- ابتعاد الدول المجاورة عن إيجاد حلول للداخل اليمني وبالتالي سيدفع هذا الى الانجرار خلفهم وتناسي الوحدة الوطنية المطلوبة في هكذا ازمة مصيرية.

الهوامش

*- الحرب الباردة مصطلح اطلق عن مواجهة سياسية وايديلوجية وعسكرية في بعض الاحيان بصورة غير مباشرة حدثت بعد الحرب العالمية الثانية خلال فترة من 1945-1954، اما اطرافها فهم عبارة عن اكبر قوتين في العالم وهما الولايات المتحدة الامريكية - الاتحاد السوفيتي سابقا وحلفاء كل منهما، وكان من مظاهر هذه الحرب انقسام العالم الى معسكرين شيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي(روسيا الحالية) وليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وبهذا يمكن القول ان مصطلح الحرب الباردة يعني صراع لا يعلن فيه احد الطرفين المتحاربين الحرب على الطرف المقابل بشكل رسمي وقد قاد كل من الطرفين الحرب على الاخر باستخدام وسائل الاعلام والوسائل السرية كالعملاء السريين والجواسيس، زينب طالب بلاسم، الحرب الباردة السياسة الروسية انموذجا 1945-1954، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، 2018

*- هي معاهدة السلام التي دارت المفاوضات حولها في مدينتن هما اوسنابروك ومونستر الالمانيتين في وستفاليا وكانت هذه المفاوضات كفيلة بالتوصل الى عقد اتفاقية انهت حرب الثلاثين عاما في الإمبراطورية الرومانية وحرب الثمانين سنة بين اسبانيا ودولة المقاطعات السبع المنخفضة ، عد هذا الصلح اول تجربة في العصر الحديث والذي ارسى دعائم نظام جديد في أوروبا بعد سنوات من الحروب الطاحنة حيث حصلت عددا من الدول على استقلالها او الاعتراف الرسمي بوجودها بناء على بنود هذا الصلح او الاتفاقية، للمزيد يرجى زيارة الموقع الالكتروني
https://arz.wikipedia.org/wiki/%D

*- أول منظمة حكومية دولية أُنشئت "لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق السلم والأمن الدوليين" 1920-1945، الزمت هذه العصبة الكثير من الدول الى العمل على حل نزاعاتها بشكل سلمي بالخضوع للقانون الدولي واعتبار ان الدولة المعتدية على دولة أخرى هي معتدية على الجميع لذا لابد من احترام السلامة الإقليمية والنظام السياسي واستقلاله لجميع الدول، للمزيد يرجى زيارة الموقع الالكتروني:
https://www.ungeneva.org/ar/about/league-of-nations/overview

المصادر

[1] - حسني حميد هلال محمد، **التربية الدولية كمدخل لترسيخ مبادئ السلام العالمي من أجل مستقبل أفضل لطفل الروضة**، مجلة الطفولة، العدد 38 (مايو/أيار)، كلية التربية للطفولة المبكرة، القاهرة، 2018، ص483.
[2]- نجاح الريس، **السلام في العلاقات الدولية (المفاهيم والسبل)**، مجلة المصرية للقانون الدولي، العدد الحادي والسبعون، نشر الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، 2015، ص 68.
[3]- محمد وائل القيسي، السلم المجتمعي: المقومات واليات الحماية (محافظة نينوى انموذجا)، مركز نون للدراسات الاستراتيجية،2017، ص9-10
[4]- اندي مولينسكي، كيف تحافظ على الاندماج والتعاون بين فريق العمل العبر للحدود؟،
https://hbrarabic.com
[5]- لماذا يدوم السلام؟ تحليل الاستقرار ما بعد النزاع
https://www.bayancenter.org/2017/10/3721/ ،
[6]- اسيل علي صالح، الحضارات والثقافات بين واقع الصراع وطموح الحوار، مجلة المنهاج، العدد21 ، السنة السادسة ،2001.
[7]- تغريد يوسف قعدان، التعدد والتنوع من المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الإسلامية، المجلد4، العدد3، 2021، ص94-95
[8]- سناء الدويكات ، مفهوم الامن السياسي، 2019، https://mawdoo3.com :
[9] - الحكم الرشيد والمشاركة السياسية، نشرات التمكين، نشرة الكترونية صادرة عن وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، الامارات العربية المتحدة، 2013
[10]- إبراهيم علي كرو، معوقات المشاركة السياسية في الدول العربية، مجلة الكوفة ، العدد 61، ص1328
[11]- امل علي احمد المطري، الاثار الاجتماعية والصحية للحرب على المراة اليمنية : دراسة ميدانية على امانة العاصمة صنعاء ومحافظة الحديدة خلال الفترة (2015-2023)، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 5، العدد 3، 2025، ص233-234
[12] - Mahmmoud Al-Jbarat, The Contemporary Yemen Unity (1990-2019) the Foregrounds and Aftermaths (Historical Perspective), Global Journal of HUMAN-SOCIAL SCIENCE: D,History Archaeology & Anthropology, volume 21, 2021, p. 7-8
[13]- https://www.undp.org/ar/yemen/press-releases/brnamj-alamm-almthdt-alanmayy-whwlnda-ywsan-shrakthma--ldm-alwswl-aly-aldalt-fy-alymn
[14]- احسان الفقيه، بعد ان رفضها الحوثي .. ما مصير المبادرة السعودية في اليمن؟، 2021، للمزيد من التفاصيل زيارة الموقع الالكتروني
https://www.alquds.co.uk
[15]- https://osesgy.unmissions.org/ar/
[16]-المصدر نفسه.
[17]- تقرير اليمن ، التحالف ينسحب من الحديدة والمعارك القتالية تتحول صوب الجنوب ، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ، تشرين الثاني/2021، ص6
[18]- افاق المفاوضات بين السعودية والحوثيين نحو اتفاق لإنهاء الحرب اليمنية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نيسان/2023، ص4
[19]- قرار مجلس الامن المرقم 2722 في العام 2024 (صون السلام والامن الدوليين)
[20]- https://main.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/2140/resolutions
[21]- **الأمم المتحدة: الغارات الأمريكية على اليمن تفاقم الوضع الإنساني المتردي، 21/نيسان/2025 السلم والامن،**
https://news.un.org/ar/story/2025/04/1140861
[22]- بناء السلام في اليمن من خلال الحكم المحلي، 2/اوكتوبر/2024،
[23]-https://www.undp.org/ar/yemen/stories/bna-alslam-fy-alymn-mn-khlal-alhkm-almhly
[24] -https://news.un.org/ar/story/2025/01/1138181